

نشاطات مركز أنقرة

- ٢ الإجتماع الثلاثون لمجلس إدارة مركز أنقرة
- مركز أنقرة يشارك في تنظيم ندوة حول ظهور التجارة الإلكترونية
وأثرها على إقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٤
- مركز أنقرة ينظم ورشة تدريبية حول الحسابات القومية ٥
- تحديث إستبيان برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي حول بناء القدرة الإحصائية ٦
- دورة تدريبية حول تحليل البيانات الإحصائية في قطر ٦

أخبار منظمة المؤتمر الإسلامي

- الدورة الرابعة والعشرون للكومسيك ٧
- المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي ٩
- الإجتماع الثاني لمنتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ١٠
- الدورة السابعة والثلاثون للجنة المالية الدائمة ١٢

إجتماعات أخرى

- مركز أنقرة يشارك في إجتماع مجموعة الخبراء عالية المستوى
لمؤسسات الإحصاء القومية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي ١٣
- المؤتمر الدولي حول تأثير المعلومات والنظم الإحصائية المتكاملة على التنمية الإجتماعية والإقتصادية ١٣
- إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ١٤

نشاطات مركز أنقرة

الإجتماع الثلاثون لمجلس إدارة مركز أنقرة

إنعقد الإجتماع الثلاثون لمجلس إدارة مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في مدينة إسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة ٩-١٠ أكتوبر ٢٠٠٨م. وقد حضر الإجتماع السيد مهنا بن عبدالريم المهنا، ممثل المملكة العربية السعودية، والسيد أونال قوندوغان، ممثل الجمهورية التركية، والسيد محمد حسين أميني مصلح أبادي، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، والسيد الدكتور حسن إبراهيم المهندي، ممثل دولة قطر والسيد محمد علي الموييلي، ممثل الجمهورية التونسية. وكما حضر الإجتماع السيد المدير العام لمركز أنقرة وممثل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي كأعضاء في المجلس بحكم منصبيهما إلى جانب بعض كبار الموظفين بالمركز.

إفتتح الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، الإجتماع مرحبا بأعضاء مجلس الإدارة في مدينة إسطنبول ومعبرا عن سروره لإنعقاد المجلس مرة أخرى في إجتماعه الثلاثين لتقييم العمل الذي حققه مركز أنقرة خلال العام الذي بدأ منذ إنفضاض إجتماع المجلس في سبتمبر ٢٠٠٧م في أنقرة وللتشاور والتداول حول النشاطات المستقبلية للمركز.

وفي كلمته في الجلسة الإفتتاحية، نقل السيد شيخ عمر ساو، المدير العام لدائرة الشؤون الإقتصادية في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الإجتماع، تحيات البرفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لأعضاء مجلس الإدارة. وعبر السيد ساو عن رضى وتقدير الأمانة العامة للدور الذي يقوم به مركز أنقرة في إعداد الدراسات البحثية الضرورية والتقارير المرجعية حول المواضيع الرئيسية لإجندة إجتماعات ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي المختلفة في مجال الشؤون الإقتصادية والخدمات الإحصائية والتدريبية التي يقدمها المركز إلى البلدان الأعضاء.

وبعد إجازة أجندة الإجتماع وبرنامج عمله، بدأ المجلس جلسات عمله تحت إدارة رئيسه السيد مهنا عبدالكريم المهنا، موفد المملكة العربية السعودية. ومن ثم تناول مجلس الإدارة تقرير السيد المدير العام لمركز أنقرة.

بدأ الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، تقريره بتوقفه، لهنيهة، على بعض التطورات والإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ الإجتماع الأخير في سبتمبر ٢٠٠٧م. وأعلم السيد المدير العام في عرضه أعضاء مجلس الإدارة أن المقترح الذي أجازوه لتعديل الإسم المختصر لمركز أنقرة ليصبح "SESRIC" بدلا عن "SESRTCIC" قد تمت تسويته أولا مع دائرة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومن ثم إجازته من قبل الدورة الحادية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي الذي إنعقد في داكار، السنغال، في مارس ٢٠٠٨م. وكما أفاد المجلس أيضا بأن حكومة الجمهورية التركية، البلد المضيف، منحت مركز أنقرة قطعة أرض قيمة لبناء المقر الجديد للمركز في المدينة الدبلوماسية في أنقرة. وفي هذا الإطار، أفاد السيد المدير العام لمجلس الإدارة بأن هنالك جهودا حثيثة يقوم بها المركز في الوقت الراهن لتأمين المساهمات المالية من الدول الأعضاء في ميزانية تشييد المقر الجديد للمركز.

ومن ناحية أخرى، ألقى السيد المدير العام الضوء على النسق الجديد الذي تخرج به تقارير المركز الرئيسية، مثل التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير حول قطاع السياحة، التقرير حول التعليم والتقارير حول مؤسسات التمويل متناهي الصغر. وأشار السيد المدير العام إلى أن الصيغ الجديدة لهذه التقارير تقدم صفحات تشتمل على سير ذاتية موجزة حول البلدان الأعضاء مصحوبة بالبيانات والرسومات البيانية التحليلية حول المؤشرات الإجتماعية - الإقتصادية الرئيسية لكل بلد، وكما أنها تلقي الضوء، في نوافذ أو أقسام خاصة، على مواضيع متنوعة تقع في طائلة إهتمام البلدان الأعضاء.

وكما أفاد السيد المدير العام أعضاء مجلس الإدارة أنّ المركز إستهل مؤخرا إصدار دورية جديدة تحمل إسم "مجلة التعاون الإقتصادي والتنمية". وهي دورية تستهدف صانعي القرارات والخطط الإقتصادية والرسميين والأكاديميين والباحثين والطلاب وغيرهم من القراء المهتمين في البلدان الأعضاء والبلدان النامية الأخرى. وتحتوي هذه الدورية على مقالات قصيرة، ولقاءات صحفية مع الشخصيات البارزة ومواضيع مختصرة وأخبار حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وقسما يتناول بعض الكتب حديثة الصدور المختارة.

وفي مجال الإحصاء، أفاد السيد المدير العام مجلس الإدارة أنّ المركز قام مؤخرا بتأسيس مجموعة العمل الإحصائي على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، بهدف إعداد إطار عملي لتنسيق الأنشطة الإحصائية بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، وتوحيد المصادر والتعاريف والمنهج الخاصة بمختلف المؤشرات الإحصائية المستخدمة في قواعد بيانات ومطبوعات مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة. وركز السيد المدير العام على الدور القيادي لمركز أنقرة في مجموعة العمل الإحصائي وذكر أنّ المركز سيقوم بإستضافة الإجتماع الثاني لمجموعة العمل الإحصائي إلى جانب التقرير حول نشاطها إلى الدورات السنوية للكومسيك.

وحول مجال التدريب والتعاون الفني أفاد سعادة المدير العام أعضاء مجلس الإدارة أنّ المركز عزز علاقاته إلى مستوى أفضل مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وذلك لتقديم فرص التدريب ذات المستوى العالي للعدد المتزايد من الموظفين من البلدان الأعضاء في أحدث المجالات الإحصائية والإجتماعية - الإقتصادية المختلفة. وفي هذا السياق، ذكر سعادة المدير العام، على سبيل المثال، أنّ المركز قام بكل نجاح بتنظيم ورشة عمل تدريبية إستغرقت ثلاثة أيام حول "إحصاءات السياحة" في أنقرة، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ووزارة الثقافة والسياحة التركية والمعهد التركي للإحصاء. شارك في الورشة ٣٦ من الموظفين المحترفين من وزارات السياحة و/أو مؤسسات الإحصاء القومية في ١٠ دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أقاليمها الفرعية المختلفة.

وكما أفاد سعادة المدير العام لمركز أنقرة أعضاء مجلس الإدارة أنّ المركز تولى مؤخرا دور مدير المشروع لمشروع "أطس إختراعات العالم الإسلامي"، وهو مشروع أعد من قبل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وديموس (Demos) ونيشتر (Nature). ومن المخطط له أن يستغرق هذا المشروع فترة تمتد لثلاث سنوات يقوم خلالها بتحديد مواقع وتقييم الصورة المتغيرة للعلم والتكنولوجيا والإختراع في بعض من البلدان الأعضاء وتحديد النقاط البارزة للإختراع إلى جانب أنه سيبحث في الكيفية التي من الممكن أن يساهم بها العلم والتكنولوجيا والإختراع في التنمية المستدامة وتخفيف الفقر في بعض البلدان الأقل نمو الأعضاء من خلال تحليل البيانات والاتجاهات الحديثة والدراسات الخاصة.

وإختتم سعادة المدير العام تقديمه بتقديم الدعوة لبعض كبار الموظفين القائمين على إدارة شؤون الدوائر الفنية بالمركز لتقديم ما أنجزته دوائره من نشاطات لأعضاء مجلس الإدارة حول. وعقبا لذلك، أشاد أعضاء مجلس الإدارة بسعادة المدير العام وموظفي المركز على حجم وجودة العمل الذي تم إنجازه في المجالات الفنية الثلاثة التي يكلف بها المركز القيام بها: وهي الإحصاء، البحث والتدريب. ومن ثم قام رئيس الإجتماع بفتح باب النقاش العام والمداومات. والملاحظات الختامية والتوصيات التالية جاء بها أعضاء مجلس الإدارة:

أوصى أعضاء مجلس الإدارة أن يولي المركز إهتماما خاصا بمجال العلم والتكنولوجيا وأن يقوم بتشكيل فريق عمل يعنى بنشاطات البحث والتدريب في هذا المجال الحيوي. وكما أوصوا أن يكتف المركز من نشاطاته البحثية والتدريبية حول المواضيع الإجتماعية وأن يواصل في متابعته ورسده للأثار المتوقعة على إقتصادات الدول الأعضاء جراء الأزمة المالية الحالية وآثار إرتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

وكما أوصى أعضاء مجلس الإدارة بأن يتم توسيع عملية تنظيم نشاطات بناء القدرة التدريبية التي يقوم بها المركز لتغطي أقاليم واسعة للبلدان الأعضاء، وخاصة البلدان الإفريقية الأعضاء الأقل نموا والناطقة بالفرنسية. وكما أوصوا على المركز

بأن يعد ويطور قائمة خاصة بأسماء المدربين الإحصائيين في البلدان الأعضاء المتخصصين في مجالات إحصائية بعينها بهدف تسهيل برامج بناء القدرة الإحصائية التي يقوم بها المركز.

وعقباً لتتويج تم تقديمه حول الموقف المالي للمركز منذ الاجتماع الأخير لمجلس الإدارة وتقديم الميزانية المقترحة للمركز للسنة المالية ٢٠٠٩م، أجاز أعضاء المجلس الميزانية المقترحة للمركز للسنة المالية ٢٠٠٩م وأوصوا بإجازتها من قبل السلطات ذات الصلة في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما أجازوا برنامج عمل المركز للسنة المالية ٢٠٠٩م وشجعوا المركز على أن لا يدخر أي جهد في سبيل تنفيذ كل الأنشطة المضمنة فيه. ومن الناحية الأخرى، دعا أعضاء المجلس الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتسديد مساهماتها المالية في ميزانيات المركز المالية أن تقوم في الحال بتسديد مساهماتها المالية الإيجابية في ميزانية المركز.

وتحت البند الذي يحمل اسم "أي مواضيع أخرى"، أجاز أعضاء المجلس المقترح الرامي لتغيير اسم مجلة المركز ليصبح "مجلة التعاون الإقتصادي والتنمية - Journal of Economic Cooperation and Development" بدلا عن "مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية - Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries". وكما هنا أعضاء المجلس المركز على قطعة الأرض القيمة التي منحتها إياه الحكومة التركية لبناء مقر جديد له. وعبروا عن شكرهم وتقديرهم لحكومة الجمهورية التركية على هذه المبادرة الكريمة، التي تجيء كإشارة واضحة على أهمية دور المركز في خدمة الدول الأعضاء في مجالات البحث الإقتصادي، والإحصاء والتدريب الفني. وفي هذا السياق، وجه مجلس إدارة مركز أنقرة النداء إلى الدول الأعضاء للمساهمة في ميزانية إنشاء المبنى الجديد حتى يتم الإنتهاء من عملية التسييد في وقت مبكر. وفي الجلسة الختامية أجاز مجلس الإدارة تقرير الاجتماع وكل ملحقاته.

مركز أنقرة يشارك في تنظيم ندوة حول ظهور التجارة الإلكترونية وأثرها على إقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

نظمت ندوة حول "ظهور التجارة الإلكترونية وأثرها في إقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" بمشاركة كل من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك في إسطنبول، تركيا، في الفترة ٢٨-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨م.

حضر الندوة ٣٥ ممثل عن ثلاثين دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وقدم متحدثون من مختلف المنظمات الدولية، مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنظمة التجارة الدولية، ومنظمة الجمارك الدولية، والمنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الأوراق التالية:

"هل نحتاج إلى قوانين لتنظيم الشبكة الدولية؟ دراسة خاصة" مقدمة من منظمة التجارة الدولية
"الأعمال الإلكترونية، تقنية المعلومات والاتصالات والابتكار: وبعض من انعكاساتها على الدول النامية"، الأونكتاد
"دور شبكة المعلومات التجارية للدول الإسلامية في إطار التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي"، المركز الإسلامي لتنمية التجارة

"دور الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية"، المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية

"التجارة الإلكترونية والإدارة المنسقة للحدود"، منظمة الجمارك العالمية

التركيز على حق النشر والتأليف في الوسط الإلكتروني"، المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية

وكما أن الندوة تناولت مواضيع مثل تنمية التشريع الخاص بالتجارة الإلكترونية، والإخلال بحقوق الملكية الفكرية، وإدارة الحدود والجمارك، وتطوير التجارة الإلكترونية في الدول النامية من بين المواضيع التي استعرضها المشاركون وناقشها ممثلو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعبر ممثلو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن تقديرهم للمعلومات الشاملة التي تم عرضها خلال الندوة. وكما تحدث كل ممثل عن الوضع الحالي للتجارة الإلكترونية في بلده وعما استعرضوا الإنجازات والعقبات التي تعترضها والحاجة إلى تخطيها.

وأكد ممثل مركز أنقرة السيد حاكان اريتلي، مدير دائرة النشر وتقنية المعلومات على أن كل بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يقف في مرحلة مختلفة من مراحل تطبيق التجارة الإلكترونية وأنه من الضروري توزيع إستبيان تؤدي نتائجه إلى معرفة وتحديد حاجة البلدان إلى التدريب في هذا المجال. وكما أكد على أن مشروع تحقيق أرضية مشتركة حول الأعمال - إلى الأعمال والأعمال - إلى - المستهلك في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي سيكون خطوة مهمة في تحسين التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

مركز أنقرة ينظم ورشة تدريبية حول الحسابات القومية

نظم مركز أنقرة ورشة عمل تدريبية في مجال الحسابات القومية للدول الآسيوية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٨م بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، صندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة. وشارك ١٣ بلد، وهي إسما: أفغانستان، أذربيجان، بنغلاديش، إندونيسيا، إيران، كزاخستان، قرقيزيا، ماليزيا، المالديف، باكستان، تركمنستان، أوزبكستان وتركيا في هذه الورشة التي قدمت باللغة الإنجليزية مصحوبة بترجمة فورية إلى اللغة الروسية.

أفتتحت الدكتورة صديقه باشجي، مديرة دائرة الإحصاء والمعلومات، الورشة التدريبية. وبعد ترحيبها بكل المشاركين في الورشة قدمت الدكتورة صديقة باشجي موجزا حول نشاطات مركز أنقرة في مجال الإحصاء. ومن ثم بدأت الجلسة الأولى من جلسات عمل الورشة بتقديم من المديرين السيد قولاب سينج من شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة والسيدة ديفي مانراج من صندوق النقد الدولي. وشملت المواضيع التي تم تناولها المواضيع التالية:

- نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
- جداول العرض والإستخدام كإطار للحسابات السنوية
- تقدير الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات
- قياس الحجم
- نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وإختلافه عن نظام ١٩٩٣.

وواصل المديرين تقديمهم لمواد الورشة التدريبية خلال جلسات العمل الستة التي تلت. وعلاوة على ذلك، فقد تم تقديم التجارب القومية حول الموضوع من قبل السيدة ساينا قوليفا، عن أذربيجان، والسيدة ويويك أرومواتي، عن إندونيسيا، والسيدة لبي ووي، عن ماليزيا، والسيد محمد عارف، عن باكستان، والسيد محمد كولي والسيدة ملتيم أكيلديز، عن تركيا.

الوثائق التي قدمت خلال الورشة التدريبية متاحة عبر: http://www.sesric.org/stat_workshop_list.php

تحديث إستبيان برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي حول بناء القدرة الإحصائية

قام مركز أنقرة مؤخرا بتحديث الإستبيان حول برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي لبناء القدرة الإحصائية والذي أطلق قبل عامين بهدف إجراء برامج تدريبية قصيرة لتلبية حاجة مؤسسات الإحصاء القومية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على نهج سريع وفعال. ويهدف الإستبيان إلى جمع بيانات كافية حول مؤسسات الإحصاء القومية في الدول الأعضاء لتقييم وتوفيق الإحتياجات التدريبية والقدرات المتواجدة في مؤسسات الإحصاء القومية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ففي هذا الإطار، تم توزيع الإستبيان المعدل إلى كافة مؤسسات الإحصاء القومية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عبر البريد الإلكتروني لتأمين المشاركة السريعة والفعالة لمؤسسات الإحصاء القومية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى يتم التمكن من عملية التوفيق للبرامج التدريبية والبدء في تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

دورة تدريبية حول تحليل البيانات الإحصائية في قطر

نظم مركز أنقرة دورة تدريبية حول "تحليل البيانات الإحصائية" في مقر جهاز الإحصاء بدولة قطر في الفترة ٢٢-٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨. وقدم الدورة التدريبية خبير من الوكالة المركزية للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية وحضرها ١٤ من الإحصائيين العاملين بجهاز الإحصاء القطري.

غطت الدورة حول "تحليل البيانات الإحصائية" المواضيع التالية:

- المفهوم الأساسي والتعاريف في تحليل البيانات الإحصائية
 - جمع وإدارة البيانات
 - المقاييس الإحصائية
 - العلاقة بين المتغيرات - المفاهيم الأساسية والتعاريف
 - العلاقة بين المتغيرات - تمارين وعمل جماعي
 - التراجع المضاعف وجدول تحليل التباوت (ANOVA) - المفاهيم الأساسية والتعاريف
 - التراجع المضاعف وجدول تحليل التباوت (ANOVA) - تمارين وعمل جماعي.
- وجاء تنفيذ هذا البرنامج التدريبي نتيجة للتنسيق الجيد الذي تم بين مركز أنقرة وجهاز الإحصاء بدولة قطر."

أخبار منظمة المؤتمر الإسلامي

الدورة الرابعة والعشرون للكومسيك

إنعقدت الدورة الرابعة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) في مدينة إسطنبول في الفترة ٢٠-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨م بمشاركة وفود من ٤٤ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. وشاركت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية والمتخصصة والمنتمية في هذه الدورة. هذا، وقد شاركت كل من جمهورية قبرص الشمالية التركية، البوسنا والهرسك، جمهورية إفريقيا الوسطى، روسيا الفدرالية ومملكة تايلاند بصفتها دول مراقبة في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما شاركت في الدورة عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل مجموعة الدول الإسلامية الثمانية النامية، الأونكتاد، الفاو، منظمة التعاون الاقتصادي والبنك الدولي.

إنعقد إجتماع كبار الموظفين للدورة الرابعة والعشرين للكومسيك في ٢٠-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨م، حيث تناولت وفود البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي مختلف المواضيع التي تتعلق بتحسين التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه المواضيع تشكل البنود الرئيسية لدورة الكومسيك، والتي تشتمل من بين بنود أخرى على التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي وآثارها على إقتصادات البلدان الأعضاء. وتم التداول حول مواضيع مثل أثر أسعار النفط والغذاء المرتفعة وأثر الأزمة المالية على إقتصادات البلدان الأعضاء تحت هذا البند.

وكما تطرق كبار الموظفين إلى مواضيع مختلفة ترتبط بالتجارة والاستثمار، تخفيف الفقر، بناء القدرة والتعاون الفني وتطبيقات الحكومة الإلكترونية وأثرها على إقتصادات البلدان الأعضاء. وكما قاموا بتقييم ما أحرز من تقدم في تطبيق برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي إطار تدارسهم وتداولهم حول كافة هذه المواضيع، ناقش كبار الموظفين وتناولوا التوصيات والإنعكاسات التخطيطية للعديد من التقارير الفنية والمرجعية التي أعدت وقدمت من قبل مختلف مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة إلى جانب التقارير المقدمة من جانب بعض المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

هذا، وقد مثل مركز أنقرة في هذه الدورة كل من الدكتور صافاش ألباي، المدير العام، والسيد نبيل دبور، مدير دائرة الأبحاث، والسيد محمد فاتح سرنلي، مدير دائرة التدريب والتعاون الفني والسيد جيم ارجي، باحث أول. وشارك مركز أنقرة بالتقارير المرجعية التالية التي تناولت المواضيع البارزة لأجندة الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك: (١) التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٨، (٢) تقرير حول "مؤسسات التمويل متناهي الصغر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، (٣) مقترح حول آلية تنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب و(٤) نتائج الاستبيان الذي وزعه مركز أنقرة إلى الدول الأعضاء حول المواضيع المقترحة لجلسات الكومسيك لتبادل وجهات النظر. وعلاوة على هذه التقارير، قام المركز بتقديم عرضين حول أثر الأزمة المالية العالمية على الدول النامية، ومن بينها دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما قدم تنويرا للجنة الدائمة حول مبادرة وتشكيل مجموعة العمل الإحصائي على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وإنعقد الإجتماع الوزاري للدورة الرابعة والعشرين للكومسيك في ٢٣-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨م وبدأ في جلسته الافتتاحية بالكلمة الافتتاحية التي ألقاها فخامة الرئيس عبدالله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك). وكما ألقى أيضا كلمات في الجلسة الافتتاحية من قبل سعادة البرفسور

أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومن قبل ممثلي المجموعات الجغرافية الثلاثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة الدكتور أحمد محمد علي، مدير البنك الإسلامي للتنمية، وسعادة الشيخ صالح بن عبدالله سالم، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وفي جلسة العمل الوزارية، التي ترأسها سعادة البرفسور ناظم أقرن، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بجمهورية تركيا، تبادل الوزراء ورؤساء الوفود وجهات النظر حول موضوع "تحسين مناخ الإستثمار في الدول الأعضاء." وفي هذا السياق، أكد رؤساء الوفود المشاركة، من بين أشياء أخرى، على أهمية الإستقرار الإقتصادي والسياسي، الإصلاح القانوني، البنية التحتية، التنمية البشرية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل آليات مؤسسية والتحرير بأكثر مما هو عليه للتجارة بالعمل من خلال بروتوكول مشروع التعريف التفضيلية (البريتاس). وفي ذات المضمون، قدم السيد اولريخ زاتشاو، مدير البنك الدولي القطري بجمهورية تركيا عرضا حول مناخ الإستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما عرض البرفسور فرانسيس سمرمت، الرئيس السابق لإقتصاد التنمية بسويسرا الغربية، تقديمها حول العوامل المهمة لتحسين مناخ الإستثمار مقدما أمثلة جيدة لذلك من سويسرا. وكما شارك سعادة ألب أرسلان كوركماز، مستشار رئيس الوزراء ورئيس الوكالة التركية لدعم وتطوير الإستثمار، بعرض حول التجربة التركية الأخيرة في تطوير وتحسين مناخ الإستثمار.

وفي جلسة العمل الوزارية، تبادل الوزراء ورؤساء الوفود الأراء ووجهات النظر حول تأثير أسعار الغذاء والطاقة المرتفعة والأزمة المالية العالمية على إقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا السياق، قدم كل من السيد حافظ غانم، مساعد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسيد محمد يوروك أوغلو، نائب محافظ البنك المركزي بجمهورية تركيا، عرضين؛ أكد الأول منهما على الأثار السلبية للأسعار العالية للأغذية على فقراء الريف والحضر ناقصي التغذية والمزارعين الذين لا يملكون أراضي زراعية والأسر التي تعولها النساء. وأما الثاني فقد القى الضوء على الأسباب التي تقف وراء الأزمة المالية العالمية وقدم تحليلا لآثارها على الأسواق الصاعدة وعلى تركيا والتدابير التي أتخذت في هذا الخصوص.

وكانت الجلسة الختامية للدورة الرابعة والعشرين للجنة الكومسيك في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨م تحت رئاسة سعادته كورشاد توزمان، وزير الدولة للتجارة الخارجية بجمهورية تركيا. وفي هذه الجلسة قِيم الوزراء ورؤساء الوفود وأجازوا مسودة القرارات المعدة من قبل كبار الموظفين. وقرروا، من بين أشياء أخرى، أن يكون موضوع "تأثير الأزمة الغذائية على إقتصادات دول منظمة المؤتمر الإسلامي" موضوعا لجلسة تبادل وجهات النظر هلى هامش الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك وكلفوا البنك الإسلامي للتنمية/المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مركز أنقرة (بصفته الجهة المنسقة لجلسات تبادل وجهات النظر) والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بتنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع قبل إنعقاد الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك وتقديم التقرير حولها لدورة الكومسيك المعنية.

وكما نظم مراسم للتوقيع في الجلسة الختامية، حيث وقع رئيسي وفدي كل من المملكة المغربية وسلطنة عمان على مشروع التعريف التفضيلية وقوانين المنشأ لنظام التجارة التفضيلية بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البريتاس). وكما وقع رئيس وفد دولة قطر على البريتاس، في حين وقع رئيس وفد الجمهورية العربية السورية على قوانين المنشأ بنظام التجارة التفضيلية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

في الجلسة الختامية قدم سعادة الدكتور عمر حسين لطفي، وزير الإقتصاد والتجارة بالجمهورية العربية السورية، كلمة نيابة عن كل الدول المشاركة في الدورة شكر فيها فخامة الرئيس عبدالله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمكتب التنسيق للكومسيك ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وكافة الأطراف المهتمة على مشاركتها في عمل الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك ودفع التحرك المشترك بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن جانبه، قدم سعادة كورشاد توزمان، وزير الدولة للتجارة الخارجية بجمهورية تركيا، كلمة ختامية للدورة أكد فيها على أهمية جعل برتوكول مشروع التعريف التفضيلية لنظام التجارة التفضيلية بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البرتاس) برتوكولا عمليا بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول عام ٢٠٠٩م، وذلك حتى يتم تحقيق الهدف الرامي إلى تحقيق زيادة بنسبة ٢٠٪ في التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بحلول عام ٢٠١٥م، الشيء الذي سيكون كضربة بداية للإطلاق تجاه تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

لمزيد من المعلومات قم بزيارة: <http://www.comcec.org>

المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي

عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي دورته الرابعة في العاصمة الأذربيجانية باكو تحت رعاية فخامة رئيس جمهورية أذربيجان السيد إلهام علييف في الفترة من ٦ - ٨ أكتوبر ٢٠٠٨ تحت عنوان "إحداث التغيير عبر القوى الشبابية العلمية." وتمثل هدف المؤتمر في إتاحة الفرصة لوزراء وممثلي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للتداول حول المواضيع المهمة والمتعددة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي في العالم الإسلامي ولتقييم ومتابعة تنفيذ إستراتيجية تطوير العلم والتكنولوجيا في الدول الإسلامية، والتي تمت إجازتها من قبل الدورة الثامنة للقمّة الإسلامية (طهران، ديسمبر ١٩٩٧) والمصادقة عليها في صيغتها المعدلة من قبل الدورة العاشرة للقمّة الإسلامية (بوتراجايا، أكتوبر ٢٠٠٣). الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، والسيد محمد فاتح سرنلي، مدير دائرة التدريب والتعاون الفني بالإنابة، مثلا مركز أنقرة في هذا المؤتمر.

وفي هذا المؤتمر قدم الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، عرضا بعنوان "التعليم: الآفاق والتحديات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" استهله بالتعبير عن عرفانه وتقديره لرئيس وحكومة وشعب جمهورية أذربيجان وإرتيابه للتقدم الذي أحرزته معظم البلدان الأعضاء في المنظمة برفع معدلات صافي الالتحاق بمرحلتى التعليم الابتدائي والثانوي. وكما أكد على ضرورة تطوير ثقافة علمية تساند وتشجع مساهمات العلماء وتولي أهمية للتعليم العالي إلى جانب تطبيق السياسات التي تضمن تعليما جيدا النوعية لكل من مستويي التعليم الابتدائي والثانوي طالما أن الإقتصاد المبني على المعرفة يشكل واحدا من التحديات التي تواجه معظم البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في القرن الحادي والعشرين. واختتم الدكتور ألباي حديثه مشيرا إلى وجوب ربط الإستثمار المكثف في مجال التعليم بالنمو الإقتصادي السريع. وقد أفردت معظم البلدان الأعضاء مصادر هامة لتوسيع وتطوير نظم التعليم، غير أن هذه الإستثمارات في التعليم لم تعد بعد بالفائدة القصوى المرجوة على الأفراد والمجتمعات، وذلك بسبب فقدان النمو الإقتصادي الملازم لها. وعليه، يجب أن يكون الرابط بين التطور في مستوى ونوعية التعليم والنمو الإقتصادي قويا.

وخلال الجلسة المفتوحة قدم أعضاء المؤتمر تقاريرهم حول الجهود التي وجهتها حكوماتهم في المجالات التي تقع في نطاق المؤتمر لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في بلدانهم ولتسخير المواد والمصادر الفنية المتاحة إلى جانب تطوير القدرات البشرية والعلمية المطلوبة لتحقيق النهضة التعليمية والعلمية تماشيا مع السياسات والرؤى القومية لكل دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أخذ المؤتمر علما بالإفادات والتقارير التي قدمتها البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتصل بالتعليم العالي والبحث العلمي إلى جانب أنه حث هذه الدول أن تستمر في محاولاتها لترقية التعليم العالي والبحث العلمي في الوقت الذي تضع في الإعتبار الأولويات المنشودة، والسياسات العامة والمصادر المتوفرة.

واعتمد المؤتمر تقرير المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة حول جهود المنظمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا. وكما اعتمد تقرير الاجتماع الرابع للمجلس الاستشاري لتنفيذ إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والإبتكار في البلدان الإسلامية. وحث المؤتمر الدول الأعضاء على تجديد التزاماتها بتحقيق التطور العلمي للتقنيات، ووضع الأولوية في إطار الخطط القومية للتنمية، والمساهمة بنسبة لا تقل عن ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتشجيع وتطوير العلوم والتكنولوجيا.

واعتمد المؤتمر أيضا تحويل الإقتصادات إلى إقتصادات مبنية على المعرفة في الدول الإسلامية، إلى جانب إعماده للوثيقة الأولية الخاصة بذلك التحويل. وقرر رؤساء الوفود المشاركة تقديم الوثيقة الأولية حول تصنيف الجامعات بالعالم الإسلامي إلى وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بهذه الدول لدراستها وإضفاء آرائهم حولها. وأقر المؤتمر بعد سماعه لسعادة مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلي الأطراف المشاركة في تنفيذ مشروع "الأطلس الإسلامي للإختراعات" البدء في تنفيذ هذا المشروع. واعتمد المؤتمر النسخة المعدلة لإستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والإبتكار في البلدان الإسلامية وآليات تنفيذها. واعتمد المؤتمر كذلك مشروع إنشاء شبكة العالمة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وإضافة إلى ذلك، اعتمد المؤتمر المشروع المقترح لإنشاء شبكة ربط لنساء العلم في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الإجتماع الثاني لمنتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

نظمت بورصة سوق الأوراق المالية للجمهورية التركية، التي مقرها في إسطنبول، الإجتماع الثاني لمنتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة إسطنبول في الفترة ١٨-١٩ أكتوبر ٢٠٠٨ بمشاركة ممثلين من ١٧ من أسواق الأوراق المالية في ١٥ بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومراكز الإيداع المركزي، ومؤسسات المقاصة والتسجيل في ٧ بلدان أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية، ومكتب التنسيق التابع للجنة الكومسيك. وكما حضر الإجتماع ممثلون عن مجلس أسواق رؤوس الأموال وإدارة الخصخصة التركي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مجموعة ستي بنك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، ومؤشرات دوجونز الإسلامية.

إفتتح السيد حسين اركان، الرئيس والمدير التنفيذي لبورصة إسطنبول لتبادل الأوراق المالية الإجتماع مرحبا بجميع المشاركين ومذكرا بأن المبادرة بمنتدى منظمة المؤتمر الإسلامي لأسواق الأوراق المالية وتأسيسه جاءت في إطار عمل اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (كومسيك) في عام ٢٠٠٥ بهدف تحسين التعاون بين أسواق تبادل الأوراق المالية بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وذكر السيد اركان ان إرتفاع عدد المشاركون إلى ١٧ سوق من أسواق تبادل الأوراق المالية التابعة إلى ١٥ بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي من ١١ مشارك عند تأسيس المنتدى في ٢٠٠٥ والعدد المتزايد من المؤسسات الإقليمية الأخرى والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إنما يجيء كإشارة واضحة على تحمس الدول الأعضاء للمضي قدما في هذه المبادرة.

وبملاحظة منه على الأمكانية العالية التي تتمتع بها أسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإجمالي رأس مال سوقي يبلغ ٢,١ ترليون دولار أمريكي و ٤١٠٠ شركة مسجلة، أكد السيد اركان بشدة على أهمية تعزيز

التعاون بين أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء، وخاصة في هذا الوقت الذي أثرت فيه أزمة القروض العالمية على الأسواق المالية.

وخلال جلسات عمل الاجتماع ناقش المشاركون وتداولوا حول مواضيع التعاون الفني المختلفة المتصلة بأسواق تبادل الأوراق المالية في الدول الأعضاء إلى جانب أنهم تناولوا مواضيع إدارية أخرى تستهدف تحسين وتعزيز العمل والنشاط المستقبلي للمنتدى. وعلاوة على النقاش والتعليقات التي جاء بها ممثلو أسواق الأوراق المالية بالدول الأعضاء، فقد تم تقديم عدد من العروض التي تناولت مواضيع محددة من قبل المشاركين من مختلف المؤسسات ذات الصلة.

وقدم السيد أمين أوزار، عضو مجلس أسواق رؤوس الأموال بتركيا، عرضا حول التقدم الأخير في أسواق رؤوس الأموال التركية ودور مجلس أسواق رؤوس الأموال التركي. وفي مواجهة الأزمة المالية العالمية ألقى السيد أوزار الضوء على أنه من الأهمية بمكان للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تتصدى لهذا التحدي المالي بإعتباره فرصة جيدة لرفع المقدرة والإهتمام بأدوات التمويل الإسلامي والإستثمار في الأسواق الإقليمية والدولية. وجاء التأكيد على أهمية هذا الموضوع من جانب السيد رشدي صديقي، المدير الدولي لمجموعة مؤشر دو جونز الإسلامي، الذي قدم حجة في عرضه أمام الإجتماع بأن الأزمة المالية قدمت فرصة فريدة، ولكنها فرصة تلوح لمرّة واحدة لشرح التمويل المالي للعالم ككل من وجهة نظر شمولية بأكثر مما تكون من زاوية دينية فقط.

وفي ذات المضمون، قدم السيد محمد نضال الشار، الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، نظرة شاملة وتقييم لفوائد مقاييس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة لنظام التأمين الإسلامي/سوق الصكوك. وعقب هذا العرض قدم السيد عبدالله هارون، مساعد الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، عرضا حوى مقدمة عامة عن المفاهيم، البنيات وإحصاء سوق رأس المال الإسلامي على المستوى العالمي ووقف على التحديات التي تواجه عولمة أدوات سوق رأس المال الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، إسترجع السيد اندريو موللي، رئيس شؤون الأعمال بمجموعة سيتي بنك فرع أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، إلى المراحل المختلفة للأزمة المالية العالمية مشيرا إلى كمية ضخمة من السيولة تم سحبها من السوق، ونقص السيولة هذا أتاح مجالا لفرص جديدة أمام الناشطين في السوق. وفي هذا السياق، قدم معلومات عامة حول دور ونشاطات خدمات مصدري السندات في البنوك العالمية بإشارة خاصة إلى أسواق التسليف الإسلامية ومركزا على فوائد برنامج إيداع للصكوك. وفي عرضه، تحدث الدكتور أمين تشاطانا، الرئيس والمدير التنفيذي لبورصة إسطنبول للأوراق المالية وبنك التسوية والكفالة مقيما الزوبعة المالية العالمية مرتكزا على عرض موجز للإتجاهات العالمية في الأسواق المالية. ووصف أيضا ميزات نظام ضمانات التسوية المثالي في مثل هذه الظروف وأكد على أهمية التعاون بين مؤسسات المعاملات التجارية (post-trade/advanced trade Institutions).

وفي ختام خرج المشاركون بجملته من المقترحات والتوصيات والقرارات، والتي أكد المنتدى، كما أكد على جوانب أخرى، على أهمية توحيد مقاييس أسواق رأس المال الإسلامي ونادى السلطات المنظمة أن تشجع الإعتراف بالمقاييس الصادرة من قبل المؤسسات ذات الصلة، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها. وقرر المنتدى أن تصبح هذه المؤسسات أعضاء في المنتدى وجهات إستشارية له. وكما قرر أن تواصل بورصة إسطنبول للأوراق المالية في شغل منصب أمانة ومنسق المنتدى إلى جانب توصيته بتشكيل مندى مشابه يجمع بين السلطات المنظمة لأسواق رؤوس الأموال.

وكما قرر المنتدى دمج لجنتي المنتدى في لجنة واحدة تحمل إسم "لجنة العمل" والتي ستبدأ مهمتها بدراسة وإقتراح مجالات التعاون للمنتدى. وقد تم تشكيل أربع فرق عمل في إطار لجنة العمل، وهي فريق تعديل المؤشرات، وفريق خدمة مؤسسات المعاملات التجارية، وفريق تطوير أسواق رؤوس المال الإسلامية والفريق المعني بتقييم دراسة الجدوى حول تبادل الضمانات الإسلامية.

الدورة السابعة والثلاثون للجنة المالية الدائمة

إنعقدت الدورة السابعة والثلاثون للجنة المالية الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في ١٠-١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م. حضر الدورة ممثلون عن ٤١ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وعن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر وأجهزتها الفرعية.

هذا، وقد ألقى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة البرفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، كلمة ذكر فيها عددا من الحقائق التي أبرزت نشاطاته خلال الأعوام الأربعة الماضية. وصرح سعادته خلال كلمته أنه ركز خلال الأعوام الماضية على القوى العاملة في منظمة المؤتمر الإسلامي على كل المستويات. وكما استعرض الأمين العام بعض الحقائق التي تميز بها عمل المنظمة خلال السنوات الأخيرة على مستوى العمل الدائب والنتائج التي تحققت وانعكست على دنيا الواقع، ونجحت عنها منجزات نفتخر بها جميعاً وتعتر بها الأمة الإسلامية

وأشار إحسان أوغلو إلى عملية الإصلاح المتواصلة داخلياً وخارجياً، حيث اكتسبت الأمانة العامة مفاهيم إدارية مبتكرة وثقافة عمل جديدة ألى جانب أنها تصدرت العديد من المبادرات البارزة. وشهد عمل المنظمة رفع درجة التواصل مع الدول الأعضاء والعالم الخارجي بمنظوماته الحكومية وغير الحكومية، ومؤسساته السياسية والفكرية والصحفية.

أجازت اللجنة أجندة وبرنامج عملها كما تم تقديمها من قبل الأمانة العامة. وتناولت اللجنة مختلف بنود أجندة الاجتماع واحداً تلو الآخر ومن ثم أجازت البنود التالية بعد النقاش المستفاض:

١. التقرير التاسع والعشرون لهيئة الرقابة المالية: أجازت اللجنة تقرير الدورة التاسعة والعشرين لهيئة الرقابة المالية وأوصت بمزيد من التعاون بين الهيئة والأمانة العامة في المستقبل.

٢. القوانين المقترحة للمشروع التقاعدي المشترك لمعاشات موظفي منظمة المؤتمر الإسلامي بعد الخدمة: أجلت اللجنة هذا المشروع لإجراء المزيد من الدراسات حوله فيما بين البلدان الأعضاء وقررت؛

- تحديد الأول من يناير ٢٠١٠م كتاريخ لبدء العمل بهذا المشروع
- ستقوم الأمانة العامة بتوجيه الدعوة لمجموعة عمل مختصة مفتوحة الأجل لتقوم بتقييم محتويات القوانين المقترحة للمشروع التقاعدي المشترك لمعاشات موظفي منظمة المؤتمر الإسلامي بعد الخدمة والتي ستخرج من ذلك، في إطار زمني محكم، لصيغة ختامية يمكن العمل بها وإجازتها من قبل الدورة المقبلة للجنة المالية الدائمة.

٣. الشرح والتعديلات المقترحة حول لوائح شؤون الأفراد بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع بعض التعديلات.

٤. ميزانيات لمقترحة للأمانة العامة وأجهزتها الفرعية، من ضمنها ميزانية مركز أنقرة، للسنة المالية ٢٠٠٩م.

وأكدت اللجنة على أن يتم وضع التوزيع الجغرافي وتوزيع البلدان الأعضاء في الاعتبار عند تعيينها لموظفين جدد في الأمانة العامة وأجهزتها الفرعية.

إجتماعات أخرى

مركز أنقرة يشارك في إجتماع مجموعة الخبراء عالية المستوى لمؤسسات الإحصاء القومية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي

شارك مركز أنقرة في إجتماع مجموعة الخبراء عالية المستوى لمؤسسات الإحصاء القومية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي الذي إنعقد في الفترة ٢٦-٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م في طهران عاصمة جمهورية إيران الإسلامية. وقد تم تنظيم هذا الإجتماع من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإقتصادي وتمت إستضافته من جانب مركز الإحصاء القومي بإيران.

وحضر الإجتماع ممثلون عن مؤسسات الإحصاء القومية من كل من أفغانستان، أذربيجان، إيران، باكستان، طاجكستان، تركمنستان وتركيا إلى جانب ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وتمثل الهدف من وراء عقد هذا الإجتماع في كشف الفرص المؤدية إلى رفع مستوى التعاون بين مؤسسات الإحصاء القومية بدول منظمة التعاون الإقتصادي والمؤسسات الدولية، وضمنها مركز أنقرة. هذا وقد قام السيد محمد فاتح سرنلي، مدير دائرة التدريب والتعاون الفني، بتمثيل مركز أنقرة في هذا الإجتماع.

المؤتمر الدولي حول

تأثير المعلومات والنظم الإحصائية المتكاملة على التنمية الإجتماعية والإقتصادية

نظمت دائرة التنمية الإقتصادية بحكومة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرا دوليا بعنوان "تأثير المعلومات والنظم الإحصائية المتكاملة على التنمية الإجتماعية والإقتصادية" بالتعاون مع كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة الإمارات العربية في الفترة من ٨-١٠ نوفمبر ٢٠٠٨م. هذا وقد تم تنظيم المؤتمر تحت الأهداف التالية:

- بيان دور وأهمية نظم المعلومات والأنظمة الإحصائية المتكاملة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية
- دراسة الجوانب المختلفة لإدارة نظم دعم القرار الفاعلة
- عرض الفرص الإستثمارية والإمكانات الواعدة لإمارة رأس الخيمة لتسويقها داخليا وخارجيا
- إستعراض الممارسات والتجارب الرائدة لبعض أجهزة الإحصاء الرسمية محليا وإقليميا ودوليا
- دعم إستخدام تقنية المعلومات لإنتاج إحصاءات إقتصادية وإجتماعية عالية الجودة

هذا وقد مثلت الدكتورة صديقه باشجي مركز أنقرة في هذا المؤتمر وقدمت ورقة بعنوان "دور المنظمات الدولية في تطوير النظم الإحصائية المتكاملة". وناقشت الورقة التي قدمتها الحاجة إلى الإحصائيات الموثوقة والمواكبة وأهمية نظام الإحصاء المتكامل وكيفية تحقيقه. وعلاوة على ذلك، قدمت الدكتورة صديقه باشجي النشاطات التي يقوم بها مركز أنقرة في هذا المجال إلى المشاركين في المؤتمر. وللمزيد من المعلومات والتفاصيل يمكنكم زيارة الموقع التالي:

<http://www.rakeconconf.ae>

إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

إنعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في مدينة ديربان بجمهورية جنوب إفريقيا في الفترة ١٧-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨م.

وشارك مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في هذه الدورة بصفته ممثلاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها منظمة مراقبة في الإتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وكما شاركت ٣٧ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (ثلاثة منها بصفة مراقب) في هذا المؤتمر.

تم التوقيع على الإتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ من قبل ١٦٨ دولة من ١٩٢ دولة عضو في منظمة الصحة العالمية وبدأ العمل بها في فبراير ٢٠٠٥م وأصبحت ١٥٦ دولة طرفاً بهذه الإتفاقية. وظهرت هذه الإتفاقية "إستجابة للإنتشار العالمي لوباء التبغ". ففي الوقت الراهن هناك حوالي ٥ مليون من حالات الوفاة موزعة على التساوي تقريبا بين العالمين المتقدم والنامي في العام نتيجة للأمراض المرتبطة بالتبغ. وهذا الرقم أعلى من حالات الوفاة الناتجة عن مرض السل، ومرض فقدان المناعة الطبيعية (الإيدز) والملاريا. وسوف يرتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٠ مليون حالة وفاة في العام بحلول عام ٢٠٣٠م، ٧٠٪ منها بالدول النامية، إذا ما إستمر هذا الإتجاه دون تدخل.

وعلاوة على القلق تجاه الصحة العامة، فيمثل إستهلاك التبغ واحداً من التحديات الإجتماعية، والإقتصادية والمالية الكبرى، وخاصة تجارة التبغ المحظورة، حيث أنها تحرم الحكومات على المستوى العالمي من ٤٠-٥٠ بليون دولار أمريكي في العام بسبب التهريب والصناعة المحظورة والتزوير. وهناك شركات للتبغ قوية ومتعددة الجنسيات وكميات ضخمة من منتجات التبغ، بما فيها المهربة والمزورة، يتم نقلها عبر الحدود بسهولة إلى جانب أن هنالك عدد غير مسبوق من وسائل الإعلام المستخدمة في التسويق بين الدول. ولهذا السبب تعمل الإتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ كإستجابة عامة منسقة بعد أن أقرت الدول بعدم مقدرتها منفردة على مكافحة وباء التبغ في عالم متعولم.

وبشهر نوفمبر ٢٠٠٨م أصبحت ٤٣ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي طرفاً (صدقت على الإتفاقية) بالإتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وكما وقعت ٧ من دول منظمة المؤتمر الإسلامي (أفغانستان، ساحل العاج، الغابون، المغرب، موزمبيق، سورينام وتونس) ولم تصادق بعد عليها ٧ أخرى (إندونيسيا، فلسطين، سيراليون، الصومال، طاجكستان، تركمنستان وأوزبكستان) ليست موقعة وليست طرفاً في الإتفاقية الإطارية.

قام الأطراف خلال الدورة الثالثة للإتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ بدراسة المواضيع المتعلقة وخرجوا بقرارات حول بعض المواضيع المهمة المتصلة ببعض بنود الإتفاقية مثل دراسة وتفصيل الجهات الرئيسية لتنفيذ المادة ٩ (التنظيمات الخاصة بمحتويات منتجات التبغ)، والمادة ١٠ (التنظيمات الخاصة بالكشف عن منتجات التبغ) والمادة ١٢ (التعليم، الإتصالات، التدريب والوعي العام). وكما خرج المجتمعون بتوصيات حول المكونات الرئيسية الممكنة لبروتوكول حول الدعاية عبر الحدود، التطوير والرعاية.

هذا وقد عقد مركز أنقرة العديد من الإجتماعات بوفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وممثلي منظمة الصحة العالمية وأمانة مؤتمر الأطراف في إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والمنظمات الغير حكومية، وذلك لتطوير وتعزيز نشاطات مكافحة التبغ وتنفيذ الإتفاقية الإطارية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتم خلال الدورة توزيع التقرير الذي أعده مركز أنقرة حول "مكافحة التبغ في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" وقدمه إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الصحة الذي أُنعقد في ١٢-١٥ يونيو ٢٠٠٧م في كوالا لمبور، ماليزيا، إلى ممثلي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ودلت الإستشارة مع ممثلي دول منظمة المؤتمر على أن

هنالك حاجة ماسة لمثل هذه التقارير. وكما عبرت وفود هذه الدول عن تقديرها للتقرير سالف الذكر. وسيواصل مركز أنقرة رسده ومراقبته لنشاطات مكافحة التبغ في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وللمزيد من المعلومات حول المؤتمر وأوراق العمل التي قدمت لهذه الدورة يرجى زيارة الموقع التالي على الإنترنت:
<http://www.who.int/gb/fectc/>

برنامج المركز خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩م

يناير

اللجنة التسييرية المؤقتة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، ٢٠-١٩ يناير ٢٠٠٩م، كوالا لمبور، ماليزيا
الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، ٢٥-٢٨ يناير ٢٠٠٩م، الرباط، المملكة المغربية
إجتماع مجموعة الخبراء البين حكومية حول نتائج الإستشارة الخاصة مهام الحملة الإنسانية لمساعدة الشعب الفلسطيني في غزة والخطة الخمسية الإستراتيجية للحملة الإنسانية، يناير ٢٠٠٩م، جدة، المملكة العربية السعودية

فبراير

الإجتماع الأول لمعهد أبحاث القطن، ٢-٣ فبراير ٢٠٠٩م، إزمير، الجمهورية التركية
المؤتمر الثاني للوزراء المكلفين برعاية الطفولة، ٢-٤ فبراير ٢٠٠٩م، الخرطوم، جمهورية السودان
المؤتمر السنوي العاشر لشبكة التنمية الدولية حول "المصادر الطبيعية والتنمية"، ٣-٥ فبراير ٢٠٠٩م، مدينة الكويت، دولة الكويت
الإجتماع الأول للجنة مشروع منظمة المؤتمر الإسلامي لبرنامج التعاون حول القطن، ٤-٥ فبراير ٢٠٠٩م، إزمير، الجمهورية التركية
إجتماع مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي حول آلية تنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي حول التعليم المهني والتدريب، ١٥-١٦ فبراير ٢٠٠٩م، أنقرة، الجمهورية التركية
الدورة الأربعين للمفوضية الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، ٢٤-٢٧ فبراير ٢٠٠٩م، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
إجتماع مركز أنقرة بوفود مؤسسات الإحصاء القومية المشاركة في الدورة الأربعين لمفوضية الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩م، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

مارس

المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الصحة، ١-٤ مارس ٢٠٠٩م، طهران، جمهورية إيران الإسلامية
المؤتمر الإسلامي العالمي الخامس حول "الغذاء، الطاقة والأمن المالي: صد مد الأزمة العالمية"، ١-٤ مارس ٢٠٠٩م، جاكرتا، إندونيسيا

منتدى الخامس حول المياه، ١٦-٢٢ مارس ٢٠٠٩م، إسطنبول، الجمهورية التركية

